الكتابة التاريخية في السودان: ملاحظات منهجية ومقترحات نحو تطويرها*

يوسف فضل حسن

مستخلص: تطورت المنهجية التاريخية العربية، والسودانية المتأثرة بها فيما بعد بخطى مماثلة وآنية في أغلب الأحيان نتيجة خضوعهما معاً لموجة التحديث في منهجية الكتابة التاريخية القادمة من أوربا. تتتبع الورقة هذا التطور وتناقش بنظرة نقدية ملامح عدم نضوج المنهجية الأكاديمية في المدرسة التاريخية الحديثة في السودان. ولاستقراء مستقبل الكتابة التاريخية في سودان وادي النيل اقترحت الورقة تنويع وابتكار موضوعات البحث التاريخي، وتطوير المنهجية التاريخية، وتوسيع دائرة المصادر التاريخية.

Historical Writing in Sudan: Methodological Observations and Suggestion towards its Development

Abstract: The Arabic historical methodology and the Sudanese style which is influenced by it have, in most cases, developed similarly and simultaneously due to the exposition of these methodologies to the waves of modernization coming from the European historical writing approaches. The paper traces this development and critically discusses the glimpses of immaturity in the academic methodology of the modern school of historical writing in Sudan. To anticipate the future of historical writing in the Nilotic Sudan, the paper suggests diversification and innovation of subjects of historical research, development of historical methodology, and enrichment of historical resources.

كلمات مفتاحية: سودان وادي النيل، سنار، الطبقات، شبيكة، القدال.

مقدمة

يمتد التاريخ الاجتماعي لسودان وادي النيل، وهو مصطلح يشير للمنطقة الواقعة بين الشلال الأول ومنطقة سنّار، إلى عصور موغلة في القدم تصل إلى أكثر من خمسة عشر ألف سنة قبل الميلاد، وقد ازدهرت على شواطئه حياة اجتماعية مبكرة رصدها علماء الآثار والمؤرخون.

* قدمت هذه الورقة لمؤتمر الدراسات الإنسانية والتربوية (٢٥–٢٨ فبراير ٢٠١٣) المنعقد تحت مظلة المؤتمر السنوي للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخرطوم.

خلال هذه العصور تأثر سودان وادي النيل بتيارات حضارية وثقافية هبّت عليه من حوض البحر الأبيض المتوسط: من مصر الفرعونية والبيزنطية والإسلامية، ومن جزيرة العرب. ومن أهم هذه المؤثرات المعتقدات الدينية وفن الكتابة. وخلال هذه العهود التاريخية ازدهرت على شواطئ سودان وادي النيل حضارة كرمة، وإمبراطورية كوش– مروي، وممالك النوبة المسيحية الثلاث (نوباتيا، المقرة وعلوة)؛ ثم مملكة العبدالّلاب، وسلطنة الفونج الإسلامية، وسلطنة الفور؛ فبداية التاريخ الحديث بالحكم التركي المصري، والدولة المهدية، والحكم الثنائي الإنجليزي المصري.

وقد عرف مواطنو بلاد النوبه (الجزء الشمالي من سودان وادي النيل) ست لغات مكتوبة هي: المصرية القديمة (المكتوبة بالهيروغلوفية)، والمروية، واليونانية، والقبطية، والنوبية القديمة، وأخيراً العربية.

رغم ما ذكرناه من هذا العمق الحضاري للسودان وظهور فن الكتابة فيه، فإن معالم الكتابة التاريخية لم تكن واضحةً، خاصة وأن اللغة المروية لم تكتمل قراءة رموزها بعد، وكان عطاء النوبية والقبطية واليونانية في العهد المسيحي قليلاً وذا طبيعة دينية، كما أن ما خلَّفه الرحالة الأوربيون والمؤرخون المبكرون، أمثال بليني[1] واسترابو[2] وديودور الصقلي[3] وطليموس، ويوحنا الأفسوسي، ويوحنا

(١) بليني أو بلينيوس الأكبر (ت. ٩٧م) كاتب شهير من أصل إيطالي، وقد فقدت جُلّ أعماله ما عدا كتاب التاريخ الطبيعي.

(٢) استرابو، مؤرخ وجغرافي وفيلسوف يوناني (٦٤/٦٣ ق. م– ٢٣/ ٢٤ م) قام برحلات كثيرة في الإمبراطورية الرومانية حتى بلغ المناطق الجنوبية من نهر النيل، وقد سجل في موسوعته المعالم التاريخية والجغرافية للبلاد التي زارها.

(٣) ديودور الصقلي، مؤرخ موسوعي يوناني، عاش في القرن الأول قبل الميلاد، وزار وادي النيل في نحو عام ٦٠ ق. م، وقد ألف كتاباً ضخماً عن تاريخ المعالم. أنظر مادة ديودور الصقلي في: ويكيبيديا– الموسوعة الإليكترونية الحرة.

البكلري،[٤] لا يغطي تاريخ تلك الحقب الطوال، ولم يبق إلا ما يستنطقه المؤرخون من نتائج الكشوفات الأثرية. ورغم ما حققته هذه الأخيرة من عطاء ثرّ فإن الجهود المضنية للدولة والمجتمع الدولي في الكشف الأثري ما زالت مستمرة، وليس بين ما كشف وكتب قبل القرن السادس عشر من مخطوطات نواة عمل تاريخي سوداني متكامل.

تطور المنهجيتين العربية الإسلامية والأوربية الحديثة في كتابة التاريخ

خضعت كتابة التاريخ في سودان وادي النيل كسائر فروع المعرفة إلى تيارات فكرية وثقافية وحضارية وسياسية مختلفة، ولعل أهمها تياران رئيسيان: أولهما التيار العربي الإسلامي الذي بسط نفوذه على العالم لأكثر من ثمانية قرون؛ شهدت خلالها كتابة التاريخ العربي الإسلامي تطورات مهمة مسّت المنهج والمادة. وكانت هذه التطورات متسقة في جوهرها مع التقدم الذي حققه العالم العربي الإسلامي حضارياً وسياسياً. والتيار الثاني هو التيار الأوربي الذي نتج عن اهتمام المؤرخين الأوربيين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بدراسة التاريخ وسعيهم الدءوب لتأسيس علم مستقل مستكمل لأشراط العلوم. وقد تزامن هذا الجهد العلمي مع نشأة القوميات والدول الكبرى في أوربا؛ وفتح دور المحفوظات الأوربية.

(أ) المنهجية العربية الإسلامية

قبل ظهور الإسلام، كان مفهوم التاريخ لا يتجاوز "أيام العرب" أو أخبارها وأنساب القبائل. وإبّان القرون الأولى للإسلام صار للتاريخ منهج علمي يقوم

(٤) لمراجعة تراجم هؤلاء الرحالة والجغرافيين أنظر:
Fawzi F. Gadallah (1963): "Meroetic problems and comprehensive Meroetic bibliography", *Kush*, XI, pp. 207- 208.

على عنصري التحري والتروي في اعتماد الرواية والخبر.[٥] واتبع المؤرخون نهج الحوليات مع ذكر اليوم والشهر إذا تيسر. ففي فترة انتشار المعارف الإسلامية وتدوينها وما يعين على فهمها، كان التاريخ بمثابة العلم التكميلي (أو المساعد) للعلوم الدينية. ومن ثمّ كانت بداية "دراسة" التاريخ لصيقة بعلم الحديث الشريف في منهجه وطرق روايته. فعبر منهجية جمع الحديث اهتم المحدثون (علماء الحديث) بصحة الأخبار وحكّموا قواعد الجرح والتعديل واعتنوا بنقد السند والرجال وأسبغوا على التاريخ جدية ومنهجية تقوم على الدقة والتحري والضبط في اعتماد ما يجمعونه من أخبار تاريخية، وكان ذلك مدخلاً للعناية بموضوعية المعالجة.[٦] وكان التاريخ من أول العلوم التي اهتم المسلمون بتطويرها؛ فكتبوا السيّر، وأرّخوا للمغازي وجمعوا الأنساب ورووا الأخبار والقصص.

وصف علماء القرآن التاريخ بأنه عِلْم وأحياناً فن؛ ومرجع ذلك أنهم قسموا المعارف الإسلامية إلى علوم وفنون. فالعلوم هي علوم الدين الإسلامي من قرآن وحديث وتفسير وما يتصل بذلك من علوم اللغة من نحو وصرف وبيان وبديع، وما عدا ذلك من أنواع المعرفة يسمى فنوناً. فالحديث علم كامل تندرج تحته علوم كثيرة، ووصف التاريخ بأنه فن وكذلك السِّير. ويسمي ابن خلدون (١٣٣٢- ١٤٠٦/٥) التاريخ أحياناً علماً وأحياناً فناً، ويسمي ابن النديم كل فروع المعرفة فنوناً، وأطلق الكتاب العرب الأوائل لفظ الأدب على كل المعارف.[٧] ولكن غلبت صفة "العلم" على التاريخ تدريجياً.

(٥) عبد العزيز الدوري (١٩٧٢)، نشأة علم التاريخ عند العرب، بيروت، ص ص ١٦- ١٧.

(٦) نفسه، ص ص ٢٩، ٤٨- ٥٦.

(٧) يوسف فضل، "الكتابة التاريخية في سودان وادي النيل"، ص ٥.

واتخذ مؤرخو الخلافة الأوائل من كتب تفاسير القرآن، والحديث، والأدب، والأخبار، والتراجم، والأنساب، ومن مشاهداتهم الشخصية، وما جمعوه شفاهة من الرواة، ومن "الإسرائيليات"، وما ترجم من الفارسية وغيرها من اللغات مصدراً لمؤلفاتهم. وكانت كتابات التاريخ العام أغلب على تواريخ الطبري واليعقوبي والمسعودي وابن الأثير. وقد سعى هؤلاء المؤرخون للخروج من فلك الخلافة الإسلامية، في مؤلفاتهم، إلى بعض الدول المعروفة في ذلك الحين. وفي مرحلة لاحقة بدأ اهتمامهم بتواريخ الأقاليم المتمثلة في تاريخ الدول والإمارات والمدن. وكتبوا في السيرة النبوية، وأعدوا التراجم وكتب الطبقات. واتسم انتاجهم بالجودة والغزارة في عصور الخلافة الذهبية، ولكن سرعان ما انتكست الكتابات التاريخية وغلبت النزعة التقليدية، بسبب الخلافات السياسية وما صحبها من بوادر تخلف فكري.[٨] وحدد العلامة ابن خلدون أجيال المقلدين بفئتين: فئة غلب النقل على كتاباتها، ولكن دون اهتمام بمرجعية الأحداث التي تؤرخها. وقد صحب هذا الجهد اهتمام بالطابع القصصي. والفئة الثانية غلب عليها النقل والاختصار الشديد للمادة مع التركيز على أسماء الملوك والولاة.[٩]

وباختصار فقد عُرف التاريخ عند المؤرخين العرب، في أيام عظمة الخلافة العباسية وقبل ظهور مقدمة ابن خلدون، عرف بأنه رواية جادة تعتمد على قواعد هدفها التعرُّف على أحداث الماضي وإحصاؤها. وقد كان هدف الإنسان العربي أن يؤرخ للأحداث البارزة في حياته دون أن يسعى لتحليل كنهها أو تبيين تأثيرها.

(٨) عبد الجبار ناجي (١٩٨٢): "تتبع تاريخي لمحاولة ابن خلدون في إعادة كتابة التاريخ"، المؤرخ العربي، العدد ٢٢، ص ص ١٢٤– ١٢٦؛ يوسف فضل، "الكتابة التاريخية في سودان وادي النيل"، ص ٥.

(٩) عبد الجبار ناجي، مرجع سابق، ص ص ١٢٤– ١٢٦.

ورغم بوادر الركود الذي عمّ الكتابات التاريخية فقد شهدت ديار الإسلام ظهور مؤرخين عظماء أمثال ابن خلدون والمقريزي (٤٦٣١- ٢٤٤١). وقد اشتهر المؤرخ ابن خلدون بكتابيه العبر[١٠] والمقدمة، وهي عبارة عن دراسة موضوعية تحليلية لأساسيات مهنة المؤرخ، وتصف ما يجب توفره عند المؤرخ من معرفة منهجية وثقافية حتى يتمكن من الدخول في مجال الدراسات التاريخية الجادة.[١١]

في مطلع حديثه عن العمران في الخليقة يبرز ابن خلدون العلاقة الجدلية التي تربط الإنسان بتاريخه، فيقول: "حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم وما يعرض بطبيعة العمران من الأحوال مثل التوحش والاستئناس، والعصبيات وأصناف التقلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال".[١٢]

ووضع ابن خلدون موجهات وقواعد يسترشد بها الباحثون في القضايا التاريخية، منها السعي لكتابة التواريخ العامة ذات النهج الشمولي، مع وجوب تمحيص الأخبار والتأكد من مصداقيتها وفق قواعد نقدية تستند على معيار التوافق مع الحقيقة.[١٣] بهذا التعريف الحصيف نفذ ابن خلدون بالتاريخ إلى أعماق حركة المجتمع وجعله وسيلة للكشف عن سر "الاجتماع الإنساني" وما يعتمل في المجتمع عبر سلم رقيه (وانتكاسته) اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. ولقد دعى ابن خلدون

(١٠) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد (١٩٥٦-١٩٦١)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت، ٧ أجزاء، ص ٢٩.

(١١) M. Talibi (1971): "Ibn Khaldun", *Encyclopedia of Islam.* 2nd ed., London, III, pp. 828-9.

(١٢) ابن خلدون (١٩٦٦)، المقدمة، القاهرة، ص ٩.

(١٣) نفسه، ص ٩.

إلى دراسة نشأة الأمم وأحوال العمران البشري مع الاهتمام بالعوامل الاقتصادية والبيئية وذلك بالكشف عن العلل.[١٤]

إن ما بشّر به ابن خلدون يكشف عن آفاق فلسفية رحبة ويمثل تغييراً جذرياً في منهجية التاريخ وتطور الكتابة في العالمين العربي والإسلامي، إلا أن هذا الفكر الجرئ استخدم بصورة محدودة؛ فكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، ثاني أهم مؤلفات ابن خلدون، لم تطبق عليه موجهات المقدمة بدقة. ومع أن فلسفة المقدمة التاريخية كانت ذات أثر على بعض المؤرخين الذين عاشوا قبل القرن الخامس عشر، مثل المقريزي، فإنها لم تترك أثراً بيّناً.[١٥]

وأرجو أن لا يفهم مما ذهبت إليه أن ابن خلدون كان المؤرخ العربي الوحيد الذي اختط لنفسه منهجاً علمياً لدراسة التاريخ، فقد كان الطبري يشدِّد في سند الرواية، واعتمد على نسق الحوليات والإسناد، كما اعتمد على مصادر خطية عربية وعلى بعض التراجم وما جمعه من أخبار شفاهية. كما استهل المسعودي (ت. ٩٥٦) نهجاً جديداً في كتابة التاريخ يقوم على الموضوع بدلاً عن نهج الحوليات الذي يأتي عاماً بعد عام ويدور في فلك الملوك. ومن أشهر مؤلفات المسعودي مروج الذهب ومعادن الجوهر، وهو كتاب ذو نهج موسوعي ونسق تاريخي–جغرافي، وتتكون مادته، إلى حد ما، مما جمعه من أخبار شفوية خلال رحلاته الطوال. ويؤكد المسعودي أنه اعتمد على الثقاة من الرواة. وقد اعتمد المقريزي على المشاهدة والرواية عن شيوخ العلم والنقل عن الكتب وعن التقارير الرسمية،[١٦] وعلى رأسها التقرير الضافي الذي

(١٤) نفسه، ص ٣٥.

(١٥) يوسف فضل حسن، دراسات في تاريخ السودان، ج٣، ص ٥٣؛ M. Talibi, *op. cit*, pp. 829

(١٦) عبدالجبار ناجي، مرجع سابق، ص ١٣٧.

وضعه الرحالة ابن سُليم الأسواني في نحو عام ٩٧٥م عند زيارته لبلاد النوبه بتوجيه من القائد الفاطمي جوهر الصقلي. وعرف التقرير بأخبار النوبه والمقره وعلوه والبجه والنيل ومن عليه وقرب منهم من جيرانهم، وظل التقرير غير معروف حتى اكتشفه المقريزي بعد نحو أربعة قرون وحفظ جزءاً منه في كتابه المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. وتكمن أهمية هذا التقرير، الذي أخذ شكل كتاب في الدوائر العلمية، في اعتماده على مصادر مكتبية وميدانية.(١٧)

ورغم هذه المحاولات المشرقة لبعض المؤرخين العرب، بقي علم التاريخ عند العرب حتى نهاية القرن التاسع عشر عبارة عن سجل للأحداث، تُؤُخِيَ في كتابته التحري والتدقيق، وكان ابن خلدون أول من أعطى هذا التوجه المنهجي صبغته العلمية.(١٨) ولعل المؤرخ اليوناني توكسيديدس Thucydides (٤٦٠ق.م. – ٣٩٥ ق.م.) أول من تنبّه واتخذ التحليل والتعليل أسلوباً في الكتابة التاريخية؛ إلا أن كتاباته لم تكن متيسرة للقارئ العربي في ذلك الحين.(١٩)

(ب) المنهجية الأوربية– الغربية

ظل الركود غالباً على كتابة التاريخ حتى بسطت أوربا الغربية نفوذها على البلاد العربية والإسلامية. وكان المستشرقون الأوربيون أول من اكتشف أهمية مقدمة ابن

(١٧) يوسف فضل، دراسات في تاريخ السودان، ج٣، ص ص ١١٢– ١١٣.

(١٨) نفسه، ص ٥٣.

(١٩) محمد الطالبي، "التاريخ ومشاكل اليوم والغد"، عالم الفكر، العدد ٥٥، ١٩٧٤، ص ١٩. وتوكسيديدس مؤرخ يوناني أرّخ للحرب التي دارت بين أسبرطة وأثينا في القرن الخامس قبل الميلاد. وقد وصف توكسيديدس بأنه "أبو التاريخ العلمي"، بسبب معاييره الصارمة في جمع الأدلة التاريخية وتحليلها في صورة السبب والتأثير. ويبدو على كتاباته جمع المعلومات ليستفيد منها من يليه من المؤرخين. أنظر مادة توكسيديدس في: ويكيبديا– الموسوعة الأليكترونية الحرة.

خلدون، ونبّه إلى قيمتها العلمية بعد أن ترجموها إلى عدد من اللغات الأوربية خلال القرن التاسع عشر.[٢٠]

كان التاريخ في الغرب حتى منتصف القرن السابع عشر، فرعاً ثانوياً من العلوم يهتم به الرهبان وحواشي الملوك: وكان همُّ الرهبان رصد شئون الدين والقديسين وما يروى من كرامات؛ واشتغل حواشي الملوك بكتابة سيَر سادتهم. وكانت هذه المدوّنات (cornica) ذات قيمة متفاوتة كمصدر للتاريخ. ومنذ أواخر القرن الثامن عشر كثرت الكتابة في علم التاريخ وموضوعه ومناهجه ومذاهبه وتفسيراته. ومن المقولات المهمة ما ذكره آرثر مارفيك (Arthur Marvic) في كتابه طبيعة التاريخ (*The Nature of History*) عن ضرورة الدراسة التاريخية وأهميتها: "فهي تسد حاجة غريزة إنسانية أساسية. وتفي بحاجة أصيلة من حاجات البشر الذين يعيشون في المجتمع".[٢١]

وضرورة التاريخ عنده لها وجهان، فالتاريخ يقوم للإنسان وللجماعة البشرية بوظيفة فعلية functional، بمعنى أنه يسد حاجة المجتمع إلى معرفة نفسه ورغبته في أن يفهم علاقته مع الماضي، وعلاقته مع المجتمعات الأخرى وثقافاتها، وهو- أي التاريخ- شاعري أو عاطفي poetic، بمعنى أن كل فرد يضم في كيانه تطلعاً مركباً في طبعه وشعوراً بالعجب من أمر الماضي.[٢٢]

تزامن هذا الاهتمام مع نشأة القوميات والدول الكبرى في أوربا، وفتح دور المحفوظات الوثائقية. فتدافع المؤرخون أمثال نيبوهر B.G. Nibuhr (١٧٦١-

(٢٠) عبدالجبار ناجي، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٢١) يوسف فضل، دراسات في تاريخ السودان، ج٣، ص ٥٣.

(٢٢) نقلاً عن: حسين مؤنس (١٩٧٤): "التاريخ والمؤرخون"، عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الأول، ص ٥٩.

١٨٣١)، وفون رانكه[٢٣] L. Von Ranke (١٧٩٥– ١٨٨٦)، ويعقوب بوركهارت Jacob Burchardt (١٨١٨– ١٨٩٧)، وغيرهم ممن يعتمدون على دور الوثائق في أبحاثهم التاريخية. وقد ساد في تلك الفترة تياران رئيسيان لكتابة التاريخ: أولهما تيار الواقعية الموضوعية Objective Empiricism الذي يرى متبنوه، وعلى رأسهم فون رانكه والمدرسة الألمانية، بإمكانية كتابة الحقائق التاريخية اعتماداً على الوثائق بصورة تطابق الواقع. ويشير التيار الثاني بتوالد أحداث التاريخ باضطراد بعضها على بعض، وعصراً بعد عصر The generation view of history، ويعتمد دعاة هذا التيار على الفكرة التاريخية Historicism، وهي لا تختلف عن معنى ما قلناه. ويدخل في نطاق هذين التيارين فريق الإيجابيين من المؤرخين الذين يرون بإمكانية اختزال حركة التاريخ وصياغتها في قوانين عامة– وهذا المذهب يماثل ما ذهب إليه ابن خلدون قبل أربعة قرون في نظرية "دورة العمران".

وفي القرن العشرين تأثر بعض المؤرخين بنظريات فرويد واينشتاين وكارل ماركس Karl H. Marx وفضلوا ما يعرف بالنسبية التاريخية Historical Relativism. وحسب مدلول عبارة التاريخ النسبي فإنه لا يمكن الوصول إلى صورة دقيقة للماضي مطابقة له، وإن ما نبرزه يكون متأثراً بالعصر الذي كُتِبَ فيه، ومفاهيمه.

وممن أثروا في المنهج التاريخي الأوربي فريدريتش هيجل (1770– 1830) وكارل ماركس (1818– 1883). ويوضح هيجل أن البشر في تطورهم التاريخي استطاعوا أن يحرزوا تقدماً روحياً وأخلاقياً وفق هدف (أو خطة) تحقق الغاية

(٢٣) ليوبولد فون رانكه، مؤرخ ألماني، عميد مدرسة برلين التاريخ، له فضل كبير في اعتبار التاريخ علماً قائماً بذاته. اهتم بالوثائق والنصوص القديمة كمصدر تاريخي.

الإلهية. وكانت الخطوة الأولى في هذه الخطة هي الانتقال من حالة التوحش والبداوة إلى مستوى الدولة ذات النظام والقانون. وتعتمد هذه النظرية المثالية على عقل أعلى يدير الكون. ولم تتفق مدرسة التفسير المادي للتاريخ، وعلى رأسها كارل ماركس، مع هذا التوجه المثالي الذي يرى أن التاريخ يحركه العقل المطلق وحده، فنادت بأن التاريخ إنما هو نتيجة لعملية تطور اجتماعي داخلي، وصراع طبقي يرتكزان على التحكم في وسائل الإنتاج.[٢٤]

ونتيجة لجهود المؤرخين بعامة، ومدرسة الوثائقيين بصفة خاصة، أخذ المنهج التاريخي، بعد خروجه من دائرة الأدب والفلسفة وأساطير القديسين والتزلف للملوك، يستند على أصول علمية وفنية. وصار علماً مقرر الأصول والمناهج، تعنى الجامعات بتدريسه، وتنشيء له الأقسام المتخصصة فيه. وفي كنف العلم الجديد نشأت علوم مساعدة أو معينة للدراسات التاريخية وعلم أصول التاريخ: كالآثار، وعلم النقوش والخطوط، وعلم الوثائق والمخطوطات، واللغات القديمة. وعند نهاية القرن التاسع عشر حفلت أوربا بنفر من عظماء المؤرخين الذين مكّنوا علم التاريخ من أن يتبوأ مكانه اللائق بين العلوم ووضعوا مناهجه. ففوق التسلح بقواعد البحث والدقة والاستيفاء والبحث والتحليل المشتركة بين سائر العلوم، اهتموا بمنهجية علم التاريخ.[٢٥]

ويعتبر المؤرخ الفرنسي دي كولانج H.F. De Coulanges (١٨٣٠– ١٨٨٩) مؤسساً للمنهج العلمي في التاريخ. يقوم منهجه: "على الموضوعية البحتة والتركيز

(٢٤) حسين مؤنس، "التاريخ والمؤرخون"، عالم الفكر، مرجع سابق، ص ٦٨؛ يوسف فضل، دراسات في تاريخ السودان، ج٣، ص ٦٩.

(٢٥) حسين مؤنس، "التاريخ والمؤرخون"، مرجع سابق، ص ص ٩٢– ٩٤؛ يوسف فضل، دراسات في تاريخ السودان، ج٣، ص ٥٧.

على المصادر الأساسية ودراستها في لغاتها واستخلاص كل ما تحتويه من مادة تاريخية، وقلة الاهتمام بالمصادر الثانوية".[٢٦] كما نادى لانقليوس Langliois وزينوبوس Seignoobos بضرورة الالتزام بالأمانة العلمية والدقة.[٢٧] ونتيجة لجهود هؤلاء المؤرخين وغيرهم تبوأ التاريخ مرتبة العلم المستقل. واعتبروا التاريخ "علماً بالمنهج". والسبب في ذلك أنه تتعذر دراسة الإنسان، مادة التاريخ الأساسية، بمنهج دقة قوانين العلوم الطبيعية.[٢٨] فالتاريخ ليس علماً ناموسياً، كما وضّح محمّد الطالبي، إذ لا تتكرر فيه الظاهرة العلمية. فالتاريخ في تعبيره عن نشاط الإنسان لا تكرار فيه وتغلب عليه عملية الخلق المستمر. وقد عبّر ابن خلدون عن ذلك بقوله: "لا يقاس شيء من أحوال العمران على الآخر".[٢٩] وعليه يدرس التاريخ بمنهج استقصاء المادة وتحليلها.

هذا الجهد الأوربي العظيم لا يأخذ في الاعتبار دور المؤرخين العرب والمسلمين في تطوير علم التاريخ، بل يتجاهل دور سائر الأمم في ذلك. ولا غرابة في هذا الإقصاء؛ فالحضارة الغربية منذ تفجيرها للثورة الصناعية، وهيمنتها على العالم اقتصادياً وتقنياً وسياسياً وثقافياً، صارت في عُرف بُناتها هي الحضارة الجديرة بالاهتمام. وعلى مبدأهم هذا فالعالم كله غربي. والطريف أن ما حققته المنهجية الأوربية في القرن

(٢٦) حسين مؤنس، "التاريخ والمؤرخون"، عالم الفكر، مرجع سابق، ص ص ٩٢- ٩٤؛ يوسف فضل، دراسات في تاريخ السودان، ج٣، ص ٥٧.

(٢٧) نفسه، ص ص ٩٢- ٩٦.

(٢٨) محمد الطالبي، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢٩) ابن خلدون، مرجع سابق، ص ١٢.

التاسع عشر، خاصة مدرسة الوثائقيين المعتمدة على الدراسات الوثائقية الدقيقة، يماثل نقطة الانطلاق عند المؤرخين العرب المستندين على منهج المحدثين القائم على الدقة والتحري والضبط بالنسبة للحديث الشريف. ثم سار علم التاريخ العربي على مناهج علمية وانتاج ثرّ بلغ ذروته عند ابن خلدون.

اقتباس المنهجية العربية الحديثة من المنهجية الأوربية

مثلما شهد القرن التاسع عشر ذروة الكتابات التاريخية في الغرب، فقد شهد استهلال عهد جديد للكتابة التاريخية في البلاد العربية على إثر ترجمة أعمال المؤرخين الأوربيين للغات الشرق الأوسط بعامة، واللغة العربية بخاصة. وقد أدت هذه التراجم إلى خلق جو من الإلفة بين المثقفين العرب والفكر الأوربي. كما أسهمت مؤلفات المستشرقين، وهم العلماء الغربيون المهتمون بدراسة تاريخ الإسلام والمجتمعات الشرقية، في تعريف القراء والدارسين العرب، غير التقليديين، بمنهجية التاريخ عند الأوربيين وطرائقها البحثية ومراميها العلمية.

ولعل أهم ما اقتبسه العرب من الغرب الأوربي هو تمثل المنهجية العلمية الأوربية للكتابة التاريخية أولاً، والأخذ بطرق النقد الداخلي ثانياً. والمنهجية العلمية هي الطريقة التي تتبع في جمع المادة التاريخية وترتيبها واختيار المناسب منها؛ ويكون الاعتماد على الوثائق أو المادة الأرشيفية، المكونة من مخطوطات ورسائل ديوانية، شريطة أن تكون محققة الأصالة، وقد تشمل النقوش، وشواهد القبور، والتصاوير، والعملة، ونتائج الكشوفات الأثرية... وغيرها. ولا بد للمنهجية العلمية التاريخية من توفر أدوات عمل مثل المعاجم ودوائر المعارف Encyclopaedias، مثل: نجوم الفرقان في أطراف القرآن، وهو عبارة عن فهرس يرتب ألفاظ القرآن الكريم ويضع الكلمة وأمامها الآية أو الآيات التي وردت فيها، وقد وضعه المستشرق الألماني فلوجل،

وصدر عام ١٨٤٢؛[٣٠] وكتاب بروكلمان عن تاريخ الشعوب العربية، وتاريخ الأدب الجغرافي العربي لكراتشكوفسكي.[٣١] ومن أدوات العمل التي اهتم بها المستشرقون: معجم البلدان لياقوت الحموي، والفهرست لابن النديم، ووفيات الأعيان لابن خلكان، والأنساب للسمعاني؛ والواقع أن المؤرخين العرب لم يلتفتوا لمثل هذه الأدوات إلا بعد حين.

أما الاقتباس الثاني فهو، كما أشرنا، الأخذ بطرق النقد الداخلي والخارجي للمصادر، بتفكيكها وتحليلها، وربطها بسياقاتها الواقعية، واستخلاص الحقائق التاريخية من الوثائق بصورة تطابق الواقع.

في أوائل القرن العشرين كان للتيارين العلميين للكتابة التاريخية، التيار الإسلامي التقليدي والتيار الأوربي الحديث، أثرهما الكبير على المؤرخين العرب الذين تصدوا لكتابة تاريخ المنطقة. ويمكن تقسيم هؤلاء المؤرخين إلى فئتين: فئة المقلدين وفئة المجددين. الفئة المقلدة تابعت المسار الرئيسي لمنهجية التاريخ العربية والإسلامية المؤسسة على الحوليات والسرد الوصفي للأحداث دون تحليلها وتعليلها والكشف عن العوامل الكامنة وراءَها وبواعثها الخفية. وتتمثل إصدارات المقلدين في المختارات والكتب المبسطة والتاريخ العام وأمثالها. أما الفئة المجددة فقد استرشدت بالمنهجية الأوربية القائمة على الوثائق في جمع الأدلة التاريخية وفحصها. وقد تسنت لبعض النابهين من العرب فرصة التدرب في الجامعات القليلة التي أنشئت على النمط

(٣٠) نشر هذا الكتاب في لايبسك عام ١٨٤٢، وقد اتخذه محمّد فؤاد عبد الباقي أساساً لكتابه المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، واستدرك فيه ما فات على فلوجل وأمثاله. وجاء الكتاب محققاً لغرض التيسير على الباحثين. للمزيد أنظر: محمّد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، أستانبول، ١٩٨٤، صفحات: ج، د، هـ.

(٣١) وضعه أغناطيوس بوليانوفتش كراتشكوفسكي، المستشرق الروسي، وطبع في ليينغراد عام ١٩٥٧، ونقله للعربية صلاح الدين عثمان هاشم، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣.

الأوربي، أو جامعات أوربا ذاتها، ولم تتوقف فرصتهم على درس المنهجية التاريخية الأوربية فحسب، وإنما اتسعت لتشمل تعلم اللغات الأوربية، خاصة الفرنسية والإنجليزية والألمانية.

وبعد أن غلب الاستعمار الأوربي على العالم العربي، انتشرت دعوة التحرر وبدأ الحديث عن الوطن ذي المدلول الجغرافي السياسي والكشف عن الهُوُّية وجذورها التاريخية، وامتد هذا التقصي إلى ما قبل سيادة الحضارة الإسلامية. وقد تأثر سودان وادي النيل، شأنه شأن جميع الأقطار العربية، بكل هذه المعطيات والدلالات السياسية.

كتابة التاريخ في السودان في العصر الحديث

بدأ تسرب النفوذ الإسلامي للسودان بعد توقيع معاهدة البقط، ومثيلتها مع البجه، على يد التجار المسلمين والعلماء المهاجرين من العرب. وقد شهدت البلاد خلال الفترة الواقعة بين القرنين العاشر والرابع عشر، لأسباب سياسية واقتصادية وبيئية، فصلتها في مواضع أخرى،[٣٢] هجرات عربية متزايدة. وانفتح بعدها المهاجرون على الشعوب السودانية من نوبه وبجه وعنج وغيرهم مخالطة وتحالفاً ومصاهرة، وتمكنوا بفضل نظام الوراثة عن طريق الأم الذي كان سائداً بين بعض الشعوب السودانية من بسط نفوذهم السياسي والاجتماعي والثقافي على أجزاء كبيرة من البلاد. وكان السلم يغلب على هذا التحول الاجتماعي كما كان التعايش السلمي والتسامح الديني يغلبان على حياة المواطنين القدامى والوافدين. ونتج عن ذلك هجين جديد اعتنق العقيدة الإسلامية وتمثل الثقافة العربية. وبدأ التحول بعمليتين سارتا جنباً إلى

(٣٢) راجع Hasan, Yusuf Fadl (1967): *The Arabs and the Sudan from the Seventh to the Early Sixteenth Century*. Edinburgh University Press.

جنب أحياناً وتداخلتا في معظم الأحيان: الأولى لغوية ثقافية والثانية عرقية. وتشمل العملية الأولى اعتناق العقيدة الإسلامية واكتساب اللغة العربية، وتمثل النسب العربي والانخراط في تنظيم قبلي. وتقوم العملية الثانية على المصاهرة وما يتبعها من تفاعل عرقي واختلاط بيولوجي. وصار الانتماء إلى أصل عربي هو عقد الانتماء الكامل وأداة التفاعل الاجتماعي والتمازج القومي أو بطاقة الهُوُّية في المجتمع الجديد. ومن ثم صارت سلسلة النسب ذات دلالة اجتماعية أكثر من أن تكون ذات دلالة سلالية؛ وتعكس كتابات النسّابة السودانيين، وعلى رأسهم السمرقندي، ما لقيه هذا الفهم من اهتمام وتطور بعد قيام مملكة العبدالأّب وسلطنة الفونج. ولعل هذا الفهم يعكس شيئاً من الإحساس بالوعي بالذات، ومهما صغر حجم هذا الإحساس ففيه وعي بالتاريخ وأين يكون موضع مجموعة معينة منه.

ويشكل كتاب الطبقات لمحمّد النور بن ضيف الله، الذي سار على هدى منهجية التجربة العربية في كتابة التاريخ، باكورة الإنتاج السوداني في علم التاريخ؛ فكتاب طبقات ود ضيف الله: الذيل والتكملة، ثم تاريخ ملوك سنّار والعهد التركي المصري (أو مخطوطة كاتب الشونة)، تعطي (هذه الكتب) صورة جيّدة عن تطور كتابة التاريخ خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

سارت هذه الكتب الثلاثة على هدى المنهجية التاريخية العربية التي أسلفنا ذكرها، ويغلب عليها التقليد؛ فكتابا الطبقات اهتديا بنسق الطبقات الكبرى وأخذ تاريخ ملوك سنّار بنظام الحوليات. ولعل نظرة سريعة للكتب الثلاثة تعطي فكرة عن تطور فن الكتابة التاريخية في السودان، وإن كان تطوراً محدوداً؛ فالكتاب الأول، في تسلسل تاريخي، هو الطبقات، ورغم أن مؤلفه أراد به التأريخ إلا أنه حاد عن المنهجية التاريخية وجعل من تراجم الأولياء والصالحين شغله الشاغل على نسق

طبقات الشعراني،[٣٣] واستطرد في ذكر الكرامات وخوارق العادات وتناول هذه الظواهر بمنهج لا تاريخي حيث لا تنتهي سلطة الولي أو الشيخ في زمان محدد وإنما هي تستمر، تنفع وتضر حتى بعد موته. أما الذيل والتكملة فقد كان محاولة لتجاوز لا تاريخانية نص الطبقات الأصلي، وفي هذا تطور للذهنية التأريخية عند إبراهيم عبد الدافع والشيخ أحمد السّلاوي، وهو ما وصل قمته عند أحمد بن الحاج أبو علي الذي جعل لكل حاكم أو شيخ فترة تبدأ وتنتهي، لتبدأ فترة جديدة. فيقوم كتابه، مخطوطة كاتب الشونة أو تاريخ ملوك سنّار والعهد التركي المصري، على التسلسل الزمني لحكام السودان وملوكه وما شهدته البلاد من أحداث تاريخية.

أدى انتشار الإسلام في سودان وادي النيل وارتباط نواحيه بالفلك الإسلامي العربي، دون شك، إلى سيرورة الوثيقة العربية في كتابة تاريخ السودان. فقد صارت الوثيقة بفضل قيام سلطنتي الفونج والفور، ومن بعدهما العهد التركي المصري ودولة المهدية، أداة من أدوات الحكم والإدارة. ثم توطدت مكانتها مع انتعاش حركة الثقافة العربية الإسلامية.[٣٤]

أما بداية الكتابة التاريخية السودانية على نسق علمي حديث فيؤرخ لها بتأسيس قسم التاريخ بكلية الآداب في كلية الخرطوم الجامعية في نهاية أربعينيات القرن العشرين وعودة طلاب الدراسات العليا من الجامعات البريطانية بعد تخصصهم في التاريخ. ولعل من أهم المؤثرات الغربية في الكتابة التاريخية العلمية في السودان

(٣٣) عبد الوهاب أحمد علي الشعراني الأنصاري (ت. ٥٦/ ١٥٦٦م) من متصوفي مصر وأجلة علمائها، من أشهر كتبه الطبقات الكبرى المسماة بـ لواقح الأنوار في طبقات الأخيار.

(٣٤) للمزيد في هذا الخصوص أنظر: محمّد إبراهيم أبو سليم (١٩٩٠)، أدوات الحكم والولاية في السودان، الخرطوم.

استخدام المواد المساعدة مثل البيانات الأثرية، وكتب الرحالة، والنقوش والبينات اللغوية والأدلة المستقاة من علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية والاقتصاد والروايات الشفوية لتفسير المادة التاريخية لتكسب الدراسة رؤية أعمق للتطورات التاريخية في المجتمع السوداني.

كان مكي الطيب شبيكة أول سوداني تخصص في التاريخ بعد نيله درجتي البكالريوس في الجامعة الأمريكية ببيروت والدكتوراة من جامعة لندن. وبفضل جهوده وجهود طلابه، الذين صاروا زملاءه وانتفعوا من الأساليب العلمية الحديثة والنقد المتوازن، مقروناً بإدراكهم بعظم إرث بلدهم التاريخي وعلاقته بما يدرس. بفضل تلك الجهود حققت الدراسات التاريخية السودانية تقدماً ملحوظاً.

في البدء أُسندت مهمة تدريس التاريخ في كلية غردون وكلية الخرطوم الجامعية لبريطانيين ومصريين، وكانت معظم مقررات التاريخ موجهة لأوربا والشرق الأوسط بدرجة أقل، وأقل من ذلك للسودان. وفي مجال الدراسات العليا نال درجتي الماجستير والدكتوراة عدد من الطلاب تخصص جُلّهم في تاريخ السودان. ولا شك أن التركيز على دراسة التاريخ السوداني من خلال إجراء البحوث والفهم العميق لماضي مجتمعاته يمكّن من تحديد المعرفة ذات العلاقة ببناء الأمة.

غلب على كتابة المؤرخين السودانيين في القرن التاسع عشر الاهتمام بتاريخ المهدية، وسيرة الإمام المهدي، وأمثلة السيَر والأنساب.. وهو نوع من الكتابة يعكس صورة الوعي الوطني المتنامي بين السودانيين بهويتهم العربية–الإفريقية والإسلامية كمعادل موضوعي للقطيعة مع الاستعمار "الأوربي المسيحي". وكان نهج المؤرخين يتسم بالبساطة؛ فكانوا يكتفون برواية الأحداث دون الانخراط في التحليل أو المقارنة، إذ كانوا غير مدركين بلا شك لتعريف ابن خلدون لعلم التاريخ.

وتغيرت منهجية التاريخ تغييراً كبيراً بعد أن تعرَّف الرواد من المؤرخين السودانيين على النسق الغربي لكتابة التاريخ، واعتمدوا أساليب البحث التاريخي الحديثة، فأخذوا بالاعتماد على الوثيقة كأحد أهم مصادر البحث في التاريخ، ووجدوا ضالتهم عندما فتحت وثائق دولة المهدية، والوثائق التركية المصرية في القاهرة، وفي أستانبول في وقت لاحق، والوثائق السودانية في دار الوثائق العامة في لندن وفي درم. وبدلاً من اتباع النهج التقليدي، اتجهوا لوحدة الموضوع، واختيار وحدة زمنية محددة وتحولوا تدريجياً من التركيز الأساسي على التاريخ السياسي والعسكري نحو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي نفس الوقت أعطوا مزيداً من الاهتمام بدراسة الأفكار والمؤسسات.

إن رياح التغيير التي أثّرت على تطور قسم التاريخ بالصورة التي أسلفنا ذكرها، قادت أيضاً لتأسيس أقسام جديدة تعنى بمزيد من الانخراط في المجتمع لاكتشاف أصوله وتمتين إرثه وإمكانياته مثل أقسام الأنثروبولوجيا الاجتماعية، والعلوم السياسية، والاقتصاد، والآثار (ومصلحة الآثار والمتاحف)، ووحدة (أو شعبة) أبحاث السودان. وكان لهذه الأقسام جميعها دور مهم في دعم وترقية البحث في مجال العلوم الإنسانية وفي رفد قسم التاريخ بالمادة "الإخبارية". ولا شك أن دور شعبتي الآثار والأبحاث السودانية كان أكبر في توفير البيانات التاريخية عبر تقارير الكشوفات الأثرية وجمع الروايات الشفوية، والفولكلور السوداني بوجه عام.

في هذه المرحلة التأسيسية، يدين قسم التاريخ والمنهجية التاريخية السودانية بالفضل لمساهمات الأساتذة غير السودانيين من بريطانيين ومصريين ممن عملوا في كلية الخرطوم الجامعية وغيرها من المؤسسات الحكومية لابتدارهم مجالات بحث علمية جديدة. ولحسن الحظ أنهم بعد عودتهم لبلادهم واصلوا اهتمامهم بالدراسات السودانية وصاروا مصدر إشعاع لها في الخارج بما دبجوه من كتب. ومن هؤلاء،

من البريطانيين: بيتر هولت[٣٥] P. M. Holt، وجورج ساندرسن[٣٦] G. N. Sanderson، وريتشارد هِلّ[٣٧] R. Hill، وبيتر شيني[٣٨] P. Shinnie، وريتشارد قري[٣٩] R. Gray؛ ومن المصريين: عبد العزيز أمين عبد المجيد،[٤٠] وعبد المجيد عابدين،[٤١] ومصطفى محمّد مسعد،[٤٢] وغيرهم. وقد انصبت كتابات المؤرخين المصريين في توضيح أثر الإسلام والثقافة العربية على السودان. أما المساهمة البريطانية فقد ركزت بصورة كبيرة على الحقبتين التاريخيتين: القديمة من تاريخ السودان، والحديثة (القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين). وفي هاتين الحقبتين المميزتين تم الحصول على الأدلة

(٣٥) هولت، ب. م. مؤسس دار الوثائق المركزية (القومية لاحقاً) بالخرطوم، أستاذ متعاون في كلية الخرطوم الجامعية، أستاذ تاريخ العرب بجامعة لندن، ومن مؤلفاته
The Mahdist State in the Sudan 1881- 1898, Oxford, 1958.

(٣٦) ج. ن. ساندرسون، أستاذ التاريخ الأوربي، مؤسس شعبة أبحاث السودان، ١٩٦٣، ثم أستاذ بجامعة لندن، محرر مجلة السودان في رسائل ومدونات. ومن مؤلفاته:
Europe, England, and the Upper Nile.

(٣٧) ر. هِلّ، محاضر في كلية الخرطوم الجامعية، ثم في جامعة درم حيث أسس مركزاً للوثائق السودانية، من مؤلفاته *A Biographical Dictionary of the Sudan*، London, 1967.

(٣٨) بيتر شيني، مدير مصلحة الآثار، أستاذ الآثار، جامعة الخرطوم، ومن أشهر مؤلفاته كتابه القيم *Ancient Meroitic Civilization*

(٣٩) ر. قرَي، أستاذ التاريخ الأفريقي، جامعة الخرطوم، ثم جامعة لندن. من مؤلفاته
A History of the Southern Sudan 1839- 1889, Oxford, 1961

(٤٠) عبد العزيز أمين عبد المجيد، الخبير التربوي بمصلحة المعارف السودانية، أعد رسالة الدكتوراة ونشر كتاباً بعنوان التربية في السودان، القاهرة، ١٩٤٩، ٣ أجزاء.

(٤١) عبد المجيد عابدين، أستاذ اللغة العربية، كلية الخرطوم الجامعية، ثم جامعة الخرطوم، ومن أشهر كتبه الثقافة العربية في السودان، بيروت، ١٩٦٧.

(٤٢) مصطفى محمد مسعد، أستاذ التاريخ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، ثم جامعة القاهرة في مصر، من أشهر كتبه الإسلام والنوبه، ١٩٦٢.

التاريخية بصورة رئيسية من البيانات الأثرية والوثائق الأرشيفية على التوالي. وقد وضع المؤرخون، آنفو الذكر، أساس الأنموذج المعرفي الذي يمكن الاحتذاء به لإجراء دراسات أخرى على أسس أكاديمية.

لا تطمح هذه الورقة لتقصي كل جوانب المنهجية التاريخية السودانية المعاصرة، والتي سأطلق عليها تجاوزاً "المدرسة التاريخية السودانية" وهي مدرسة مزجت بين المنهجية العربية الإسلامية التقليدية والمنهجية الغربية الآخذة بأساليب البحث التاريخي الحديثة والمعتمدة على الوثيقة كأساس مصدريٍّ. وقد نجحت هذه المنهجية في سعيها لإرساء قواعد بحث علمية ثابتة، وأخرجت إنتاجاً علمياً جمَاً تغلب عليه الموضوعية والخصوصية السودانية، واختارت منهجاً صارماً في اختيار المادة الوثائقية وفي تحقيق الكتب.

بعض صور النقد للمنهجية الحديثة في كتابة التاريخ

مع حداثة المنهجية الأكاديمية في المدرسة التاريخية وعدم بلوغ التجربة النضج، فقد قوبلت بنقد واسع، ليس في السودان فحسب، بل على مثيلاتها على امتداد الوطن العربي. ولعل في استعراضنا لبعض وجوه هذا النقد ما يعين على تحديد مقومات هذه المدرسة السودانية ورسم آفاق لتطورها في المستقبل، وسأتطرق إلى ذلك في ست نقاط:

أولاً: مع ما كان للمنهجية الغربية الحديثة من فضل، كما بيّنا، فإنها لم تنج من معارضة أخذت صوراً متعددة:

(أ) ترى المدرسة الإسلامية العربية في بعض توجهات المنهجية الجديدة خطراً على الإرث الإسلامي من "التشويه"، ويرى هؤلاء أن خير عاصم لفكرهم من الضياع هو التمسك بماضي الإسلام وإحياء تراثه.

(ب) يرفض بعض جيل المؤرخين العرب المعاصرين التفسيرات الأوربية للأحداث التي صاحبت فترة الاستعمار الأوربي للعالم العربي، ويدعون إلى ضرورة دراستها وإعادة كتابة تاريخها على ضوء المعطيات الوطنية.

(ج) إن الإمبريالية الغربية في سعيها لبسط نفوذها، مستخدمة آلياتها التقنية وسطوتها الاقتصادية ونفوذها الفكري الكاسح، لم يبق أمامها، بعد أن قلمت أظافر جزء من المعسكر الاشتراكي، إلا الأقطار الإسلامية. وقد أيقظت تهديدات الغرب المسلمين من سباتهم، ودخل الإسلام حلبة الصراع الدولي متحدياً. إنها أزمة هوية ووعي بالذات ولابد من استنطاق التاريخ لصون العقيدة الإسلامية من الاستلاب الفكري.(٤٣)

(د) من مظاهر المبالغة في التقليد، الأخذ بنظام التحقيب الأوربي، مثل: العصور القديمة، الوسطى، الحديثة، وإطلاقها على التاريخ المماثل في العهود الإسلامية. فالعصور الوسطى مثلاً تعني في التاريخ الأوربي الفترة الممتدة من القرن الخامس الميلادي إلى القرن الخامس عشر، وهي بذلك تشير لمحتوى تاريخي خاص بأوربا يبدأ بانتهاء العصور الكلاسيكية اليونانية والرومانية وينتهي ببداية العصر الحديث في القرن السادس عشر. ولعل في وصف هذه الحقبة بالظلمة ما يوحي بوصم الإسلام وحضارته بذات الصفة وقد ظهرا وازدهرا في هذه الفترة. وإذا قبلنا هذه التقسيمات التحقيبية كمقياس نال هذا الوصم شيئاً من السيرورة. والمراد هنا أن هذه التقاسيم لا تتفق مع معطيات التطورات التاريخية لبعض البلاد العربية والإسلامية، فالعصر الحديث يبدأ في السودان مثلاً في عام ١٨٢١م وليس في مطلع القرن السادس عشر.(٤٤)

(٤٣) Mazrui, Ali (1990): *Cultural Forces in World Politics.* London, pp. 26, 56.

(٤٤) محمّد سعيد القدال (٢٠٠٢): تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠– ١٩٥٥، الخرطوم، الطبعة الأولى، ص ص ١٨– ١٩.

ثانياً: بدأت بوادر النقد للمدرسة التاريخية السودانية الحديثة في بعض أعمال البروفسير مكي شبيكة عند تثمين محمّد إبراهيم أبو سليم لكتاب السودان في قرن بأنه "إنجاز علمي مهم لأنه يعتمد على الوثائق الأصلية، إلا أنه قليلاً ما يتعرض للنظريات والأفكار أو يتعرض إلى وصف النظم وتحليلها".(٤٥) ويخلص أبو سليم إلى أن شبيكة "يعطي القارئ الحرية فيتركه ليصل إلى ما يراه على أساس ما يعطي من البيانات لا بما يعرضه أو يمليه عليه، فيفصل بين الحقائق والآراء ويذكر أين وجد هذا وأين وقف على ذلك".(٤٦)

ورغم أن محمّد سعيد القدال لا يعيب على شبيكة اعتماده على الوثائق الأصلية كأساس للدراسات التاريخية، إلا أنه وقف طويلاً عند عبارتي أبو سليم "عدم التعرض للأفكار والنظريات"، و"النظرة التاريخية البحتة بما لها وعليها"، وخلص القدال إلى أن الحياد المطلق يجعل المؤرخ آلة (صماء) لا علاقة لها بصراعات المجتمع الذي يعيش فيه. ولعل من المفيد أن استطرد قليلاً عند هذه النقطة، فأقول أن ما فعله شبيكة لا يختلف عن فلسفة بعض المؤرخين الأوربيين مثل فون رانكه في هذا الشأن؛ فقد كان الاهتمام الأول لهذا الفريق هو الكشف عن الحقيقة التاريخية وإثباتها. وقد أثار هذا الموضوع جدلاً واسعاً بين المؤرخين في بريطانيا في سبعينيات القرن الماضي على المستويين الأكاديمي والعام. ورأت رئيسة مجلس الوزراء حينها مارجريت تاتشر أن تؤسَّس الكتب المدرسية على الحقائق التاريخية المجردة دون التأثر بانتماءات المؤرخين الفكرية وأيديولوجياتهم.

(٤٥) محمّد إبراهيم أبوسليم (١٩٨٠): مكي الطيب شبيكة ١٩٠٥– ١٩٨٠، الخرطوم، ص ص ٣٧– ٣٩.

(٤٦) نفسه، ص ص ٣٨– ٣٩.

ثالثاً: يتعرض أبو سليم لموقف شبيكة من الروايات الشفوية، ويرى أنه قليل الثقة بها. وحقيقة الأمر أن مؤلفات شبيكة لم تُحِجْهُ للاعتماد عليها، ويبدو لي أنه كان يستعين بها متى ما كانت هناك حاجة إليها، وهو ما نستنتجه من قراءتنا لتحقيقه على كتاب تاريخ ملوك السودان. وموقف شبيكة يغلب على مؤرخي تاريخ السودان الحديثين، إذ نجد عندهم تحيزاً قوياً ضد السرد الشفوي وينزلونه في مرتبة دنيا في التسلسل الهرمي للمصادر. وعلى خلاف هذه الفئة من المؤرخين، فإن المؤرخين التقليديين والهواة ممن أرّخوا لفترة الممالك الإسلامية في السودان جعلوا الأخبار والروايات التاريخية الشفوية مصدرهم الأساسي، وهو ذات المصدر الذي اعتمد عليه المؤرخون العرب الأوائل في مؤلفاتهم واستخدموا في تحقيقه منهجية علم الحديث كما ذكرنا من قبل. كما أن منهجية الاعتماد على الرواية الشفوية كانت سائدة في أوربا قبل انتصار النهج الوثائقي كنظام أساسي للمؤرخ المتخصص خلال القرن التاسع عشر. والواقع أن الاعتماد على الروايات الشفوية تفرضه في أحايين كثيرة طبيعة الفترة التاريخية المعنية من توافر مصادر وثائقية أو شحها، ولعل من الملاحظ أن جُلّ مؤلفاتي عن تاريخ السودان، خاصة الهجرات العربية وانتشار الإسلام كانت الروايات الشفهية مصدراً مهماً فيها، إن لم تكن الأساس لقدر كبير مما كتبت. وسبقني في ذلك ابن ضيف الله عام ١٨٠٩؛ ومؤلفو تاريخ ملوك سنّار... الخمس (١٨٧٠)؛ ونعوم شقير الذي جمع من خلال مهامه في الاستخبارات المصرية كثيراً من الشواهد التاريخية الشفوية عن دولة المهدية وضمنها في كتابه جغرافية وتاريخ السودان (١٩٠٣)، وماكمايكل في كتابيه قبائل شمال ووسط كردفان، وتاريخ العرب في السودان (جزءان، ١٩٢٢) حيث أفاد من كتب النسب والأخبار القبلية التي جمعت في مطلع القرن العشرين؛ وفي مجلة السودان في رسائل ومدوّنات التي صدر أول أعدادها عام ١٩١٨، وتعتبر مستودعاً معرفياً مهماً عماده الروايات الشفوية.

لا شك أن الاعتماد على المصادر الشفوية لبعض الفترات التاريخية أمر لا غنى عنه لضعف المصادر المكتوبة من جهة، ولتعدد وجود مجتمعات سودانية تغلب الأمية على بنيها من جهة أخرى. ويمكن تلافي القصور في التعامل مع المصادر الشفوية، الذي شكى منه عدد من الباحثين، بمزيد من التأهيل والتدريب العلمي واستحداث مناهج للنقد التاريخي لهذه المصادر.(٤٧) وقد خطت جامعة الخرطوم خطوة رائدة في هذا المجال عندما أسست وحدة أبحاث السودان عام ١٩٦٣ وعهدت لها، ومن بعدها لمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية عام ١٩٧٢، الاهتمام بالروايات الشفاهية والفولكلور وكل المأثورات الشعبية، من حكايات وأشعار وأمثال وأغاني ومعتقدات وعادات وسلوكيات شعبية وتراث مادي، والتي تشكِّل في مجملها مصدراً مهماً لتاريخ الثقافة الشعبية وسلوكيات المجتمع؛ ويهتم بهذه المادة الآن قسم الفولكلور بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية الذي صار يعنى بعملية الجمع والتصنيف والدراسة والتحليل والنشر ومنح الدرجات العلمية العليا؛ وقد هُيّأت هذه المادة للباحثين في علم التاريخ وفتحت لهم آفاقاً جديدة عن طريق جمع المادة الفولكلورية وتحليلها بواسطة علماء متخصصين وفق منهجية تتضمن موثوقية الدليل التاريخي.

- **رابعاً**: إبّان حركة النضال من أجل تحرير بلادهم من نيّر الاستعمار، أكثر زعماء الحركة الوطنية من الحديث عن تاريخ بلادهم التليد وعظمة إنجازاته الحضارية بصورة تثير إعجاب الجماهير بأمجاد ماضيهم وتلهمهم الثقة بأنفسهم. وكانوا يسعون لنزع الشعور بالحيرة التي أدخلها الاستعمار في داوخلهم، وأن يغرسوا في نفوسهم الوعي بتاريخهم. وقد استخدم القادة الوطنيون والنخب المثقفة معرفتهم

(٤٧) Ibrahim, Abdullaahi Ali (1989): "Sudanese historiography and oral tradition", pp. 81- 102.

قدمت لمؤتمر الفولكلور والتراث الشفاهي والتاريخ، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم.

بالتاريخ وسيلة مهمة في عملية بناء الأمة، ورفضوا غالبية الكتب التي أعدها مؤرخون أجانب في كنف الاستعمار الإنجليزي المصري لأنها تفتقد للموضوعية وتعبر عن وجهة نظر منحازة.

ومن الكتب ذات الغرض، ما وضعه موظفون في خدمة الحكومة المصرية من إنجليز ومصريين؛ أمثال: إبراهيم فوزي في كتابه السودان بين يدي غردون وكتشنر (١٣١٩هـ)، ورقنالد ونجت عن المهدية في السودان (١٨٩٩م)، ورودلف فون إسلاطن، السيف والنار في السودان (١٨٩٦م)، وغيرهم. وكان قصد هؤلاء الكتاب هو القضاء على المهدية المتمردة على الحكم التركي المصري عموماً. وكان هدف ونجت، كما وصفه البروفسير هولت، أول مؤرخ يدرس تاريخ المهدية من المصادر المعاصرة لها، الترويج لوحشية المهدية في الذهن البريطاني وتهيئة الرأي العام البريطاني لحتمية غزو السودان.(٤٨)

على أي حال يبدو لي أن كتابة التاريخ، فوق كل ما ذكر، عملية مستمرة تتلخص في إعادة استقراء المعرفة التاريخية، الموجودة سلفاً، على ضوء اكتشاف معلومات جديدة، سواء كانت ذات طبيعة آثارية أو وثائقية أو شفاهية، أو حتى من خلال ظهور أيديولوجيا أو منهجية جديدة لتأويل المواد والمصادر القديمة تكون أكثر موضوعية. كما أن اختلاف إعادة التقييم من جيل لآخر هو محمدة في سبيل الوصول إلى تقدير تقريبي للحقيقة التاريخية. وبمعنى آخر فإن مسار اكتشاف الماضي ووصله وتخطيطه للمستقبل هو في حقيقته مسار متصل. وحقيقة عملية إعادة كتابة التاريخ هي جزء من عملية أكبر تهدف، عند البعض، إلى توطين التاريخ ليتناسب مع الثقافات المحلية

(٤٨) Peter M. Holt (1961): *A Modern History of the Sudan, from the Funj Sultanate to the Present Day.* London: Weidenfeld & Nicolson.

والاحتياجات الوطنية. وربما حققت المطالبة بإعادة كتابة التاريخ هوىً في نفوس بعض الساسة بما يدعم طموحاتهم الحزبية. وإن ظاهرة المطالبة بإعادة كتابة التاريخ ظاهرة متكررة في الدول القديمة والحديثة.

- **خامساً**: أدى تركيز المدرسة التاريخية السودانية على الوثيقة والاعتماد عليها، إلى إهمال التنظير؛ فالوثائق لا تنطق وإنما تستنطق.[٤٩] وقد وجد هذا النقد رواجاً لدى بعض المؤرخين الماركسيين، والواقع أنهم كانوا من القلة الذين حاولوا إسقاط منهج نظري على دراساتهم لتاريخ السودان. ومن أسطع النماذج لهذه الدراسات كتابا البروفسير محمّد سعيد القدال تاريخ السودان الحديث، والسياسة المالية للدولة المهدية، . كما ظهرت مؤخراً، وفق ذات المنهج، دراسات تاج السر عثمان في التاريخ الاجتماعي لدولة الفونج الإسلامية، سلطنة الفور، والعهد التركي المصري وكلها دراسات جيّدة. ومع ذلك فإن إصرار بعض أصحاب هذا التوجه على ضرورة الإنطلاق من أيديولوجيا لدراسة الحدث التاريخي أمر ينبغي التعامل معه بحذر، إذ قد يؤدي لإسقاط النظرية على الواقع التاريخي المدروس ولي عنقه ليستجيب للنظرية، وكما يقرر قيصر موسى الزين "فلابد من التمييز بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية كموضوع محوري في الدراسة التاريخية لأي منطقة أو فترة وبين التفسير الأيديولوجي الاجتماعي والاقتصادي للتاريخ. فالأيديولوجيا مدخل قد يتعارض بطابعه الفلسفي مع المنهج التاريخي العلمي، الذي يقوم أساساً على الاستقراء وليس الاستنباط، مع قابليته لقبول قدر من الاستنباط لابد أن يكون محدوداً وإلا فقد (علم التاريخ) طابعه التجريبي الذي يمنحه وصف علم اجتماعي. والواقع أن كثيراً من الفلاسفة والمفكرين

(٤٩) محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص ٢٤.

العقائديين قد وظّفوا دراسة التاريخ لتدعيم آرائهم ومواقفهم الأيديولوجية، مما يعني بالضرورة خروجهم على المنهجية التاريخية العلمية بقواعدها الصارمة".[٥٠]

وبهذا المعنى، فإن المدرسة التاريخية السودانية المهتمة بالكتابة التاريخية التي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة تفكيك الحدث التاريخي لسبر غوره وتحديد كنهه وماهيته، لم تخل من إشراقات واهتمامات نيّرة ومبكرة، ويكفي أن نذكر منها دراسات أبو سليم حول علاقات الأرض في السودان في مملكة الفونج، وفي سلطنة الفور، وفي عهد الدولة المهدية؛ ودراسته المميزة حول الساقية، وهي دراسة قامت على واحدة من أهم أدوات الإنتاج في شمال سودان وادي النيل؛ بالإضافة للكتابات التاريخية التي تتخذ من الواقع الاجتماعي الحاضر مدخلاً لسبر غور الماضي مثل القتل الطقسي عند الفونج، والشلوخ: أصلها ووظيفتها في سودان وادي النيل، وغيرها من الدراسات. لقد أصبح السرد الوصفي للأحداث التاريخية لدى المنشغلين بعلم التاريخ في السودان مجرد سرد قصصي، ربما لا تضر عدم معرفته وقد تفيد، وأصبح مألوفاً أن يبحث المؤرخون عن أساس الظواهر التاريخية ودوافعها وتشابكاتها؛ ومع ذلك فإن من نافلة القول إن المنهجية التاريخية السودانية ما زالت قاصرة في الكشف عن الأساس الاقتصادي والاجتماعي للتحولات والأحداث التاريخية وما زال أمامها الكثير لتقوم به في هذا المجال.

– **سادساً**: يعيب النقاد على المدرسة التاريخية السودانية افتقارها للنظرة الشمولية للحدث التاريخي وهو أمر ضروري لفهم السياقات التي يتشكل فيها الحدث التاريخي: الاجتماعي، والاقتصادي، والديني، والثقافي، الخاص بالحدث العام الذي يؤثر على

(٥٠) قيصر موسى الزين (٢٠٠٥): "الكتابة التاريخية في سودان السلطنة الزرقاء: محاور نظرية ومنهجية"، ورقة مقدمة لمؤتمر السلطنة الزرقاء بمناسبة مرور خمسمائة عام على إنشاء مملكة الفونج، الدمازين، ص ٨.

كل الأحداث في الفترة التاريخية، تأثير الحدث على بقية الأحداث في فترته داخل حدوده الجغرافية وخارجها، وتأثره بالمقابل، والنظر للحدث كنتيجة لأحداث سابقة، وكسبب للأحداث اللاحقة، وغير ذلك. فالمؤرخ لهجرة العرب إلى سودان وادي النيل لا يمكن أن يعزلها عن ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، وكيف شكّل الإسلام دافعاً للعرب لفتح بلدان جديدة، كما لا يمكن عزلها عن الهجرات العربية إلى سودان وادي النيل قبل ظهور الإسلام، أو عن الأحداث التي تقع في العالم العربي نفسه آنذاك مثل حرمان المعتصم المقاتلين العرب ومنعهم من "العطاء"؛ أو ما أنتجته معاهدة البقط من تطورات على مستوى التجارة الحدودية وارتباط الإسلام والعروبة بتحسين المكانة الاقتصادية أو الاجتماعية، أو غيرها من السياقات المتشابكة والمتوازية الآنية والتعاقبية والتي تؤدي في مجملها لبروز الظاهرة التاريخية.

إن انشغال المدرسة التاريخية السودانية عن النظرة الشمولية للظاهرة التاريخية حصر جهودها، في الأغلب، على دراسة التغييرات السياسية التي تطرأ على النظم والمؤسسات؛ فكتب المؤرخون عن الأحداث والوقائع والأبطال والانتصارات والهزائم، دون محاولة تفكيك العوامل التي أنتجت هذه التغيرات. وهكذا أصبح من المسلم به في الكتابة التاريخية في السودان تقسيم تاريخ البلاد إلى حقب وعهود، تجَزأ هي نفسها إلى جزئيات صغيرة، "فقسمت فترة الحكم التركي المصري، على سبيل المثال، إلى عهود تطابق الفترات التي حكم فيها ولاة مصر... وكأنما وفاة حاكم في مصر ومجيء آخر تؤدي إلى تغيير في السياسة الاستعمارية... وحلت تلك اللعنة (لعنة التحقيب) على عهد كل حكمدار في السودان؛ فكتب تاريخ الحكم التركي المصري في السودان مقسماً إلى عهد خورشيد باشا، وفترة أبو ودان باشا، وفترة محو بك ... إلخ".[٥١]

(٥١) محمد سعيد القدال، ص ٢٩.

مستقبل الكتابة التاريخية في السودان

على ضوء هذا المسار يحق لنا أن نتساءل: ما هو مستقبل الكتابة التاريخية في السودان وكيف يجب أن يكون؟ وهو سؤال مشروع طرحه من قبل المؤرخ الفرنسي الدكتور جاك لوغوف في كتابه الذي أسماه التاريخ الجديد،[٥٢] والذي جمع فيه عدداً من المقالات المميزة لعدد من المؤرخين الذين يتبنون مشروع التاريخ الجديد. وللأسف فقد حُرم القارئ العربي من ما احتواه هذا الكتاب من أفكار جديدة ومبتكرة نحو ثلاثين عاماً، إذ أنه صدر للمرة الأولى عام ١٩٧٨ باللغة الفرنسية ولم يترجم للعربية حتى عام ٢٠٠٧؛ وفي هذا صورة لحال تخلف المدارس التاريخية العربية، ومنها السودانية، مقابل نظيراتها في الغرب. وقد شكّل بما طرحه من رؤى وأفكار أساساً لما أصبو إليه في هذا الجزء عن مستقبل الكتابة التاريخية في السودان.

إن محاولتنا للإجابة عن سؤال ما هو مستقبل الكتابة التاريخية في السودان وكيف يجب أن تكون؟ تضعنا أمام ثلاثة تصورات لمستقبل علم التاريخ: أولها أن يواصل علم التاريخ انبثاثه في بقية العلوم و"يبتلعها" إذا لزم الأمر ليكون مداً تاريخياً بوصفه علماً شمولياً لدراسة الإنسان. وثانيها أن يقع الالتحام بين العلوم الإنسانية المتقاربة: علم التاريخ والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وتخصصاتها الفرعية؛ وثالثها أن يفقد التاريخ حدوده وتتجاوزه حركة المجتمع وحركة العلم بتمترسه في رؤيته التقليدية.

وفي السودان مر ما يزيد عن قرنين من الزمان منذ أول محاولة معروفة لدينا للكتابة التاريخية في سودان وادي النيل، وقد مرت هذه الكتابة في تطورها بعدد من

(٥٢) جاك لوغوف (٢٠٠٧): التاريخ الجديد، ترجمة محمد طاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت.

الأطوار، حاولنا رصدها في هذه الورقة، حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. ولعل السؤال المهم في هذه المرحلة: ما هو مستقبل هذه الكتابة، ويختفي وراء السؤال أمل كبير أن يمثل هذا المستقبل تطوراً يغطي ما بدا لنا نواقص، ويفتح آفاقاً معرفية جديدة لعلم التاريخ في السودان، ويحمي علم التاريخ نفسه من أن يعزل نفسه بعدم قابلية منسوبيه للتطور. ولعل من أهم الآفاق التي يجب أن يرتادها علم التاريخ: تطوير المنهجية التاريخية، وتنويع وابتكار موضوعات البحث التاريخي، وتوسيع دائرة المصادر التاريخية، والانتقال بعلم التاريخ في السودان من مستوى التاريخ المعرفي إلى مستوى المعرفة التاريخية.

أولاً: تطوير المنهجية التاريخية:

(أ) نقد فكرة الحدث التاريخي: وقعت المدرسة التاريخية السودانية، إلى حد كبير في فخ قبول الحدث التاريخي والبناء عليه، والحقيقة أنه ليس هناك واقع تاريخي ينكشف تلقائياً للمؤرخ. فالمؤرخ، كأي رجل علم، يجب أن يحدد اختياراته أمام واقع شاسع وغامض، وهذا الاختيار لا يعني مجرد جمع للأحداث، أو رفض لها، إنما هو تفكيكها واستخدامها لإعادة رسم الماضي وتفسيره. لذا فإن من أولى مهام المدرسة التاريخية السودانية في المستقبل أن تعمل على تطوير منهجية أكاديمية لنقد أحداث تاريخ السودان.

(ب) نقد الوثيقة التاريخية: الوثيقة ليست دائماً بريئة من الغرض؛ فهي نتاج واعٍ أو غير واعٍ لمجتمعات الماضي، التي ترغب في الوقت ذاته في فرض صورة لهذا الماضي أكثر من رغبتها في قول الحقيقة. وينبغي في هذا الخصوص أن يكون المؤرخ متسلحاً بمناهج نقد النصوص المختلفة، نقداً خارجياً وداخلياً، يسمح له بتفكيك بنية الوثيقة للتعرف على ظروف إنتاجها، ومن كان له قدرة في المجتمع

الماضي على تقديم الشهادات وتدوينها، والتي تحولت اليوم، بصورة إرادية أو لا إرادية، إلى وثائق تاريخية.

(ج) استحداث دراسات الأمد الطويل في البحث التاريخي: رغم أن أحداث التاريخ تمر أحياناً بشكل سريع في مقاييس الزمان، إلا أن على المؤرخ أن لا يضلَّل بسرعة التغير في النظم والمؤسسات السياسية، إذ أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتحولاتها تتم عادة ببطء شديد، والكشف عن هذه التحولات من أهم غايات البحث التاريخي. إن دراسات الأمد القصير تصلح في بحوث التاريخ السياسي، لكنها قاصرة عن إدراك الحياة في عمقها؛ والواقع أن الكتابة التاريخية في السودان قد عرفت أهمية الأمد الطويل منذ وقت مبكر، وكتبت العديد من الدراسات التي تتبنى هذا النهج، أذكر منها على سبيل المثال كتاب العرب والسودان منذ القرن السابع حتى مطلع القرن السادس عشر الميلادي (لكاتب المقال)، الذي صدر عام ١٩٦٧ باللغة الإنجليزية؛ ومن الأمثلة الطريفة دراسة المؤرخ محمّد سعيد القدال الإسلام والسياسة في السودان[٥٣] وهو تجربة مميزة في تناول ظاهرة تاريخية واحدة، ربط الدين بالدولة، عبر حقب تاريخية تمتد منذ دخول الإسلام إلى السودان وحتى تطبيق قوانين سبتمبر ١٩٨٣م. وقد وظف القدال كل خبراته لإنجاز هذا العمل، فهو لا يقف عند سرد الأحداث، وإنما يبين متى حدثت؟ ولماذا حدثت؟ وكيف حدثت؟ فاتفاقية البقط مثلاً، والتي تسرب عبرها المسلمون من تجار وغيرهم إلى بلاد النوبه، لا ينظر إليها بمعزل عن الفتوحات الإسلامية في العراق والشام وشمال أفريقيا. ويبحث عن المفارقة بين هذا وذاك. ويرى القدال أن توظيف الدين لخدمة

(٥٣) أنظر: محمّد سعيد القدال (١٩٩٢): الإسلام والسياسة في السودان ٦٥١- ١٩٨٥، دار الجيل، بيروت.

الأغراض السياسية بدأ مع بداية ظهور الكينونة السودانية الموحدة؛ فحملة محمد علي باشا استخدمت الدين لتوطيد دعائم الحكم، وقد أرسل علماء الدين لمخاطبة الأهالي وإقناعهم بالحكم الجديد. إذ لم "يشفع لأهل السودان إسلامهم".

(د) إعادة النظر في مفهوم الزمن: فيجب تحطيم فكرة الزمن الواحد المتجانس والخطي، واستنباط مفاهيم جديدة لأزمنة تاريخية متعددة لمجتمع تاريخي واحد، هي أزمنة الظواهر التاريخية التي يعيش فيها المجتمع، ولكل ظاهرة زمن أنتجت فيه وزمن فقدت فيه فعاليتها. وهذا المفهوم يصح للظواهر المادية والروحية في الوقت ذاته، فالقتل الطقسي عند الفونج مثلاً لا يمكن أن نتصور أنه نتاج لمجتمع دولة الفونج (١٥٠٤– ١٨٢١)؛ فهو في الواقع أنتج تاريخياً قبل هذا التاريخ بعصور ربما عادت لحضارة كرمة، كما أنه استمر لدى مجموعات الشلك بعد نهاية دولة الفونج.(٥٤)

(هـ) الاهتمام بالتاريخ المتخيَّل: ونعني بذلك إخضاع النصوص الأدبية واللوحات الفنية والأساطير والخرافات والحكايات الشعبية، وغيرها من ضروب الفن والأدب للمنهج التاريخي، دون أن يقع المؤرخ في غفلة أنها ليست الواقع وإنما تصور من أبدعوها عن الواقع لأهداف إنسانية مختلفة. إن عدم اهتمام المؤرخين بأكاذيب الماضي هو في حد ذاته فراغ في معرفتنا بالحقيقة التاريخية لأن ما كان الناس يتخيلونه في الماضي هو نفسه تاريخ طالما تم تخيله في سياق الماضي. ولعل أسطع مثال لأهمية هذا النوع من الكتابات كتاب الطبقات، والذي تحتوي مادته على الكثير من الخرافات وخوارق العادات وما يظن الناس، في زمان إنتاجه،

(٥٤) أنظر يوسف فضل حسن (١٩٧٠): "القتل الطقسي عند الفونج"، مجلة الدراسات السودانية، العدد الأول، ص ص ٣٢– ٤٧.

بصحته. وقد شكّل الكتاب، وما زال، مورداً خصباً ليشكِّل مادة أساسية للبحوث والدراسات في مجال التاريخ الثقافي والاجتماعي والذهني، عبر تفكيك ما كان "يتخيله" الناس.

ثانياً: تنويع وابتكار موضوعات البحث التاريخي:

يجب أن لا تكتفي الكتابة التاريخية بما حققته حتى الآن من تراكم معرفي؛ فهو ما زال محدوداً، خصوصاً في مجالاته التي يرتادها، وعليه أن يرتاد آفاقاً جديدة للبحث التاريخي تقاوم إغراء توفر المادة وسهولة الرصد في البحث في التاريخ السياسي الذي حُظي بجُلّ الكتابات التاريخية في السودان، وأصبحت المكتبة التاريخية السودانية تشرئب بعنقها نحو الجديد. فهذا التاريخ السياسي في الواقع واجهة يتخفى وراءها الدور الحقيقي للتاريخ الذي تدور أحداثه في الكواليس وفي البنى الخفية، التحتية منها والفوقية، وهو ما على المدرسة التاريخية السودانية أن تتوجه للكشف عنه وتحليله وتفسيره.

ومن أوجه المجالات الجديدة التي يمكن أن يرتادها المؤرخون السودانيون الجدد الديموغرافيا التاريخية أو تسجيل تواريخ الولادة والوفيات الخاصة بجميع الأفراد والعائلات في منطقة محددة طيلة قرن من الزمن على سبيل المثال، ومن ثم إجراء الدراسة التحليلية على مثل هذه المادة لتحديد متوسط الأعمار، أسباب الوفاة، المستوى التعليمي، وغيرها من القضايا التي تندرج تحت دائرة التاريخ الاجتماعي، الذي يمكن أن يدرس أيضاً: التاريخ الديني، وعلاقات الأرض، وعلاقات الإنتاج، والتقنيات الزراعية وتطورها وانعكاسها على حياة الناس. والواقع أن الصلة الوثيقة بين التاريخ والأنثروبولوجيا الاجتماعية وصلت حداً للمزاوجة أنتج ما بدأ يصطلح له اسم "الأنثروبولوجيا التاريخية"؛ وبدأت الأنثربولوجيا التاريخية تدرُس، في سياق تاريخي، قضايا كانت من اهتمامات

علم الأنثربولوجيا مثل الأسطورة، والتغذية، والمآثر، والمؤسسات الاجتماعية، والتنشئة الاجتماعية... إلخ.

ومن المجالات والموضوعات الطريفة التي بدأ يهتم بها علم التاريخ مسألة التاريخ الكمي، وهي فائدة استخلصها علم التاريخ من الثورة المعلوماتية، فبدأ المؤرخون يقومون بعمليات حسابية وحاسوبية. وتنبع أهمية التاريخ الكمي من ضرورة الاهتمام بكل الناس، وهو ضرب من التاريخ الديموغرافي والثقافي. فيمكن مثلاً رصد المجندين من السودانيين في قوات الحكم التركي (بما فيهم الكتيبة السودانية التي حاربت في المكسيك – ١٨٦٣)، أو الجهادية السود، وعائلاتهم، ومستوياتهم التعليمية، وحالاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وأكثر من ذلك ترتيبهم في عائلاتهم، وتتم معالجة هذا البيانات في الحاسوب للكشف عن العلاقات بين الإجابات المختلفة، وهو ما يمكن أن يكشف عن نتائج مذهلة للبحث التاريخي بعد أن تتعرض للتحليل النوعي من المؤرخ.

ومن الموضوعات الطريفة التي آمل أن يلتفت لها البحث التاريخي في السودان، دراسة تاريخ النتائج (Results)، بمعنى ابتداء البحث التاريخي من نقطة أو ظاهرة راهنة وتتبع تاريخ تشكلها، وهو نوع من الدراسات التاريخية ذات الفائدة لتقويم الحاضر والمستقبل؛ فعلى سبيل المثال يمكن للمؤرخ اتخاذ ظاهرة النزوع نحو القبلية والولاءات العشائرية مدخلاً للبحث التاريخي، وهي ظاهرة مؤرقة لمضجع الوطن والانتماء القومي ويتذوق الناس مراراتها في الوقت الحاضر، وربما لا يمكن حلها إلا بدراسة جذورها وتاريخ تشكلها والوصول لكنهها ومسبباتها ومن ثم العمل على حل هذه المسببات. وللمفارقة فقد خلصت إلى نتيجة مغايرة في دراسة، اتبعت فيها منهج دراسة النتائج، أجريتها في سبعينيات القرن الماضي صدرت باسم الشلوخ في سودان وادي النيل: أصلها ووظائفها، وفيها حاولت

تتبع جذور تشكل ظاهرة الشلوخ والتغير الذي طرأ على الوظائف التي تؤديها؛ وخلصت إلى أنها بدأت كشكل للتمييز، وربما عبرت عن انتماء للقبيلة أو المجموعة العرقية، وتطورت لتعبر عن الطريقة الصوفية أو تميز أتباع شيخ عن آخر، ثم أنها تخلصت من وظيفة التعبير عن الانتماء لتؤدي وظيفة جمالية، وهي المرحلة التي بدأ يتشكل فيها انتماء قومي يسمو على الانتماءات القبلية.

ومن الموضوعات المبتكرة اتجاه المؤرخين للاهتمام بعلم النفس الجماعي في تحليل ظواهر تاريخية بعينها كالثورات الشعبية والمسلحة وحالات التمرد والعصيان والانفلاتات الأمنية، وغيرها، وقد سمى متبنو التاريخ الجديد مثل هذه الموضوعات بـ"تاريخ الذهنيات"، وهو ضرب من البحث ربما مثل معادلاً موضوعياً للتاريخ الاقتصادي، ومتنفساً لدارسي التاريخ، ويمكن أن يدرس المؤرخ عبره، مثلاً: "مفهوم الحياة الأخرى في مجتمع نبته من خلال جداريات معبد الكرو"، أو "مفهوم الثواب والعقاب في السودان في القرن الثامن الميلادي من خلال الفن المسيحي النوبي"، وغيرها من الموضوعات الشيِّقة. ويجدر بي أن أشير هنا إلى ريادة جامعة الخرطوم ومعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، الذي يعتمد في أبحاثه على منهجية تداخل العلوم، وقدم نماذج جيّدة لموضوعات تاريخية مبتكرة، وأشرف حالياً على رسالة دكتوراة حول "التغير الاجتماعي في السودان في العهد التركي المصري (١٨٢١– ١٨٨٥)"، وهو عمل في التاريخ يعتمد على معايير ونظريات علم الاجتماع.

ثالثاً: توسيع دائرة المصادر التاريخية:

لابد لمستقبل الكتابة التاريخية السودانية أن تقوم بمهمة توسيع دائرة المصادر التاريخية التي اعتمدت إلى حد كبير على الوثائق المكتوبة لتشمل الوثائق التصويرية ونتائج البحوث الأثرية، والروايات الشفوية، والثقافة المادية، وكتب السيَر الذاتية،

وحتى العادات والفنون الشعبية، وهي مصادر استندت عليها المدرسة التاريخية السودانية بحذر، بالإضافة لأي مصادر أخرى مفيدة كفاتورة أسعار مثلاً لعصر ما يمكن أن تلقي الضوء على جوانب مهمة للتاريخ الاقتصادي لذلك العصر، أو أوراق المحاكم في منطقة ما لفترة تاريخية محددة يمكن أن تكشف خبايا التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لهذا المجتمع في تلك الفترة. ولعل أسطع مثالين لما ذكرت: أولاً الدراسة القيمة التي أعدها البروفسير س. د. قوايتاين عن الجماعات اليهودية في العالم العربي:

A Mediterranean Society: the Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of Cairo Geniza

ويحتوي هذا السفر على خمسة مجلدات ضخمة. وقد اعتمد مؤلفه بصورة شبه كاملة على فواتير يهودية مكتوبة باللغة العربية ومرسومة بالحرف العبري، فعمل على ترجمتها وتحليلها. وتعكس هذه الوثائق العلاقات الاقتصادية لليهود بالعالم العربي في عصر إزدهار الحضارة الإسلامية وتبيِّن أهمية أي مصدر قادم من الماضي يعثر عليه المؤرخ ويهتم به. والمثال الثاني هو رسالة دكتوراة أعدها المؤرخ الأمريكي تيري وولز T. Walz عن التجارة بين مصر وبلاد السودان بعنوان:

Trade between Egypt and Bilad As Sudan 1799- 1820

وقد اعتمدت بشكل رئيسي على وثائق المحاكم الشرعية بالقاهرة. وكما ذكرت في مكان آخر، ومن باب توسيع دائرة المصادر التاريخية، أشرف الآن، وتحت مظلة معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية على رسالة دكتوراة حول "تطوير منهجية تاريخية لاستخدام الروايات الشفوية في كتابة التاريخ".

رابعاً: الانتقال بعلم التاريخ في السودان إلى مستوى المعرفة التاريخية:

وهي دعوة جديدة برزت تحت شعار "مجتمع المعرفة". وخلاصتها أن تثمر البحوث التاريخية عن نتائج مادية ملموسة في خدمة حاجات المجتمع المعاصر. إن

ما أعنيه بالمعرفة التاريخية هنا أن نصل عبر البحث التاريخي لنتائج تعطي صانع القرار حكمة في اتخاذه للقرار. والواقع أن البحث التاريخي في السودان قد قدم في بعض نتائجه مثل هذه الفائدة وإن لم يضعها متخذ القرار أساساً لقراراته؛ فعلى سبيل المثال تعرضت كتب الرحّالة العرب لمواقع تعدين الذهب التي ارتادها المهاجرون العرب لبلاد السودان، ورصدت جزءاً من هذه المواقع في كتاب العرب والسودان، ومع ذلك لم يستفد منها الناس لتعاطيهم للتاريخ كعلم للعظة والتسلية؛ وهي نفس المواقع التي ينقب فيها الأهالي اليوم، وأحسب أن هذا التوجه قد تم صدفة، خاصة في المنطقة بين وادي العلاقي وأم نباردي (محطة رقم ٦) وتمتد حتى المنطقة الواقعة شرقي أبو حمد، وقد ساهم التعدين الأهلي اليوم، كما يذهب الاقتصاديون، في رفع مستوى الرفاهية والدخل الاقتصادي للعديد من الأسر.

توصيات ومقترحات من أجل مستقبل الكتابة التاريخية في سودان وادي النيل

- **أولاً**: وضع هيكل عام واسع للدراسات التاريخية السودانية في أقسام التاريخ على نسق يهدف إلى تقوية الانتماء القومي الوطني بين الناس. ويتكون ذلك من ثلاثة أطر: السوداني (ويشمل حضارة البلاد قبل ظهور الإسلام)، العربي الإسلامي، والأفريقي. وتمثل الأطر الثلاثة جوهر المستوى الجامعي والدراسات العليا، كما يشمل تاريخ أوربا الحديث ونماذج من التاريخ العالمي الحديث والمعاصر. وحتى يتجاوز السودان ما جد من انفصال، وما طغى عليه وعلى جيرانه في المنطقتين العربية والإفريقية من منازعات سياسية وصراعات أيديولوجية وعلاقات إثنية فلابد من التركيز على الدراسات التاريخية ذات النظرة الشمولية التي تدعم التوجه التعاوني. ويتطلب ذلك القيام بدراسات متنوعة مفصلة ذات منطلق محلي يساعد على كشف "الحقيقة التاريخية" في أساسها، ممهدة لبناء

الهيكل الشمولي للدراسات التاريخية على نسق يطورها ويحميها من السقوط في عزلة تاريخية، ويهيء لها دخول التيار العام للتاريخ. وتدرك أقسام التاريخ السودانية ما عليها من واجبات نحو مجتمعها، وتملك مقومات أساسية تمكنها من المشاركة في التيار العام بفاعلية. فقد أسهمت في تخريج أعداد من دارسي التاريخ، وفي تدريب مؤرخين محترفين، إلا أن اهتماماتهم البحثية تقف عند حد التاريخ السياسي وقليلاً ما تتجاوزه إلى التاريخ الاقتصادي، والاجتماعي أو الثقافي بنفس القدر.

وتلزم متطلبات العصر جمهورية السودان أن تدرس تاريخ الدول التي تتعامل معها، خاصة دول الجوار، والدول التي تربطها بها مصالح اقتصادية، وعلى رأسها الدول الغربية. وربما كان خير أسلوب للتعاون معها، عبر أسلوب المعرفة العميقة، الذي جوّده المستشرقون في تعاملهم مع المشرق العربي، ويكون على أقسام التاريخ إعداد "متغربين"- أي خبراء في تاريخ الغرب وحضارته ليعينوا البلاد في تعاملها معه. ولما كان تنفيذ هذا الاقتراح يفوق إمكانات أي جامعة منفردة فلابد من جهد جماعي منسق بين أقسام التاريخ كافة.

- **ثانياً**: السعي لتنويع روافد البحث التاريخي وتحسين آلياته:

(أ) يشمل إطار السعي لتنويع الدراسات التاريخية: التاريخ الاقتصادي، والتاريخ الاجتماعي، والتاريخ الثقافي، وتاريخ اللغات، وذلك بفتح جسور للإفادة من إنتاج أبحاث أقسام الاقتصاد وعلم الاجتماع والفولكلور واللغات السودانية.

(ب) ويشمل تحسين آليات البحث في التاريخ، إعداد المعاجم المتخصصة مثل معجم عام للشخصيات السودانية منذ عهد كرمة، وأخرى مخصصة للعلماء، والتجار، والمهندسين مثلاً؛ وإصدار كتاب لتاريخ السودان العام لكل حقب التاريخ. وكانت

وحدة أبحاث السودان قد خططت لإصدار هذين العملين الكبيرين، إلا أنها فشلت في تدبير المال اللازم لإعدادهما، وقد حظي مشروعا الكتابين المأمولين تاريخ السودان العام ومعجم الشخصيات السودانية مؤخراً برعاية كريمة من السيد النائب الأول لرئاسة الجمهورية، علي عثمان محمد طه، كما أشرت لذلك من قبل. وقد أعدت الجمعية التاريخية السودانية خطة لقيام ورشة عمل تناقش فيها مشروعي تاريخ السودان العام، ومعجم الشخصيات السودانية. ومع أن شيئاً من هذه المعينات قد صدر بالإنجليزية والعربية إلا أن جُلّها محدود الفائدة.

- **ثالثاً**: السعي لتطوير منهجية نقدية للكتابة التاريخية السودانية واستخدامها للإفادة من تراكم البحوث والدراسات السابقة من أجل الوصول إلى مرحلة المعرفة التاريخية والإفادة منها لتحقيق النهضة المستقبلية.
- **رابعاً**: التوسع في تدريس تاريخ الديانات الرئيسة مثل اليهودية والمسيحية والبوذية والمعتقدات الإفريقية.
- **خامساً**: لابد للمؤرخ من رصد الأحداث والحضارات ودعم دراسة التاريخ الإداري للمؤسسات الحاكمة حتى في داخل إطارها المرجعي، ولدراسة المؤسسات التقليدية كالإدارة الأهلية.
- **سادساً**: من المفيد للمؤرخ، بل ومن الواجب عليه، اتقان لغتين، غير اللغة العربية. فنتيجة لازدياد المؤلفات التاريخية المترجمة من لغات الغرب، وهي لغات العلم السائدة، مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية، دبّ شيء من الاهمال لتعلم تلك اللغات بيّن الباحثين وطلاب الدراسات العليا، وهذا في رأيي تطور خطير يجب تلافيه. أما الباحثون في تلك المناطق التي كُتب تراثها بلغات أخرى كالسواحيلية والهوساوية والتركية فلا مناص أمامهم من تعلم تلك اللغات، إذ أن عدم الرجوع

إلى ما كتب بتلك اللغة يفقد الدراسة درجة كبيرة من أصالتها. إن إجادة قليل من اللغات يصبح مؤهلاً أساسياً لمن يحترفون مهنة التاريخ.

- **سابعاً**: تفعيل عملية النقد لما يصدر من كتب وأوراق علمية. فالنقد العلمي (لا التقريظ) ضعيف إن لم يكن معدوماً، وغالباً ما يفهم فهماً ذاتياً، وقليلاً ما ينظر إليه على أنه تعامل جدلي مع الإنتاج الفكري من أجل المضي به قدماً.
- **ثامناً**: إعادة القراءة النقدية لما كتبه المستشرقون عن الإسلام في السودان، والذي يشكل مصدراً أساسياً لدراسة حقبة مفصلية في تاريخ السودان وتستمر حتى حاضره، فهناك العديد من الكتابات التي اعتبرت لقدمها، أو لأي سبب آخر، الكلمة النهائية في هذا الخصوص، وصار الاعتماد عليها من المسلمات في البحوث التاريخية خصوصاً في الفترة منذ القرن السادس وحتى مطلع القرن التاسع عشر الميلاديين. مثل هذه المصادر لابد من إعادة قراءتها بمنهج نقدي يبيِّن مواطن صحتها ومواقع عللها، ويمكن أن أسوق مثالاً لما ذكرت في هذا الخصوص، المبادرة التي قادها مركز التنوير المعرفي متسلحاً بخبرات ومعارف سبعة من المؤرخين والباحثين لإعادة قراءة كتاب الإسلام في السودان لمؤلفه جون سبنسر تريمنقهام، وهو كتاب عمدة seminal في حقله، كما وصفه البروفسير عبد الله علي إبراهيم،(٥٥) وذو أهمية مصدرية لكثير مما أُلِّف عن الإسلام في السودان بلغات أوربية. وقد خلص هؤلاء الباحثون إلى أن الكتاب، رغم أهميته

(٥٥) كان البروفسير عبد الله علي إبراهيم أول من أطلق هذا النعت على كتاب سبنسر تريمنقهام في تقديمه لكتاب إغواء الصفوة: قراءة نقدية في كتاب سبنسر تريمنغهام، الإسلام في السودان، ونشر عن مركز التنوير المعرفي في عام ٢٠١١، من ١٧٥ صفحة من القطع المتوسط. وهو عبارة عن مداولات ندوة علمية نوقشت فيها عدد من الأوراق العلمية المهمة التي تناولت بالنقد والتحليل هذا الكتاب وقيمته كمصدر تاريخي.

كمصدر تاريخي، إلا أنه **لا** يخلو من إغواء وتضليل، وهو تضليل متعمد قاده مبشر نصراني قصد بوضعه لهذا الكتاب أن يقود الصفوة المثقفة في السودان لموارد الهلاك. وبكلمات أخرى فإن كثيراً من المثقفين والمؤرخين السودانيين ظنوا أن ما يحتويه هذا الكتاب حقيقة، ومن ثم شاعت أفكاره الرئيسة حتى عُدَّت من المسلمات.

- **تاسعاً**: دعم وتوسيع عملية تبادل أعضاء هيئة التدريس، خاصة وأن بعض الجامعات السودانية لا يمكنها توظيف أساتذة في كل التخصصات الدقيقة لعلم التاريخ، ويكون ذلك عن طريق المحاضرات، والندوات، أو المشاركة في الإشراف، وإمضاء فترات إجازات سبتية يستضاف فيها الأستاذ في الجامعة الأخرى.
- **عاشراً**: إصدار قوائم مفصّلة بعناوين الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراة) التي أعدت في الجامعات السودانية حتى يتسنى الرجوع إليها قبل البدء في إعداد أطروحة جديدة تجنباً للتكرار.
- **أحد عشر**: زيادة مقتنيات مكتبات التاريخ والتوسع فيها بما يواكب الانفجار العلمي والثقافي الذي يشهده العالم. ولعل من المفيد إصدار فهرس سوداني موّحد يحوي عناوين المخطوطات والكتب والدوريات، ويمكن تحقيق ذلك بتكلفة أقل بالتوصيل الإلكتروني عبر ما يسمى بالتشبيك المعلوماتي. ولعله من المهم في هذه النقطة التوصية باستغلال الوسائل والوسائط الإلكترونية الحديثة وتدريب الباحثين في علم التاريخ على استخدامها والتعامل معها.